ولما فرغ من بيان الخبر اخذ يعرّف الصدق والكذب العارضين
له لما ان الحكم بوجوب الاول للرسل عليهم الصلاة والسلام واستحالة
الثاني في حقهم متوقف على تصورهما فقال والصدق العارض للخبر
يعرف عند اهل السنة بانه عبارة اي لفظ يعبر به عن مطابقة الخبر
الذي عرفته انفا مصدر طابقه اذا ساواه ووافقه وقوي عمله بزيادة
باللام في قوله لما اي للذي ثبت في الواقع وبنفس الامر سواء طابق
ذلك الخبر الاعتقاد اي اعتقاد المخبر به ام لا اي او لم يطابق الاعتقاد
بل طابقه كالواقع ونفس الامر فالثاني كقول السني الله تعالى
هو الخالق لافعال العباد كلها ضروريها واختياريها لا اثر
لقدرتهم فيها اصلا فهذا الخبر صادق لكونه مطابقا لما في نفس
الامر اذ الدليل القطعي قائم على ذلك عقلا ونقلا ثم هو مطابق
ايضا لاعتقاد كل سني من اهل الحق والاول كهذا الخبر بعينه
اذا صدر من المعتزلي بحضرة اهل السنة على سبيل التخلص منهم
لدفع عنه فهو صدق ايضا لمطابقته لما في نفس الامر ولا يقدح في
صدقه مخالفته لاعتقاد المخبر اذ المطابقة للاعتقاد لا يلتفت
اليها في حقيقة الصدق عند اهل السنة والكذب الذي هو ضد
الصدق يعرف عند اهل السنة بانه عدم مطابقة اي موافقة الخبر
لما استقر به الخارج ونفس الامر وسواء وافق اي طابق ذلك الخبر
الاعتقاد اي اعتقاد المخبر ام لا اي ام لم يوافق الاعتقاد بل خالفه
فما خالف نفس الامر والاول كقول المعتزلي الحيوان موجد لافعاله

الاختيارية

الاختيارية بالقدرة التي خلق الله تعالى له فهذا الخبر كذب لمخالفته
لما في نفس الامر لما تقدم من البرهان القطعي على ذلك وهو مطابق
لاعتقاد كل معتزلي يقول بتاثير القدرة الحادثة في افعالها
الاختيارية والثاني كهذا الخبر بعينه اذا صدر من سني بحضرة
المعتزلة ستر الحاله الحذر من شرهم فانه وان كان كذبا لمخالفته لما في
نفس الامر فهو مخالف ايضا لاعتقاد السني الذي اخبر به وارتكب
هذا الكذب المباح لدعوى الضرورة اليه ومن ثم لا اثم على المكره على النطق
بكلمة الكفر وقلبه مطمئن بالايمان فان قيل يلزم الدور في
تعريف الصدق والكذب بما ذكر لانه اخذ الخبر جزءا منه وقد اخذ
الصدق والكذب في تعريف الخبر فيتوقف تصور كل من الصدق والكذب
على تصور الخبر وتوقف تصور الخبر على تصورهما فالجواب
ان قوله مطابقة الخبر على حذف مضاف اي مطابقة حكم الخبر فلا دور
واعترض بان الحكم حيث اضيف الى الخبر فقد اخذ الخبر في التعريف
وجاء الدور واجيب بان الخبر ليس ضروري الذكر والتعريف انما هو
مطابقة الحكم لما في نفس الامر والاتيان بذكر الخبر لبيان ان الحكم لا يوجد
الا في الخبر واعلم ان النظام والجاحظ من المعتزلة مخالفة لاهل
السنة في تفسير الصدق والكذب فالنظام ذهب الى ان الصدق عبارة
عن مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر وافق ما في نفس الامر او لا والكذب
عدم مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر خالف ما في نفس الامر او لا وذهب

Copyright © King Saud University